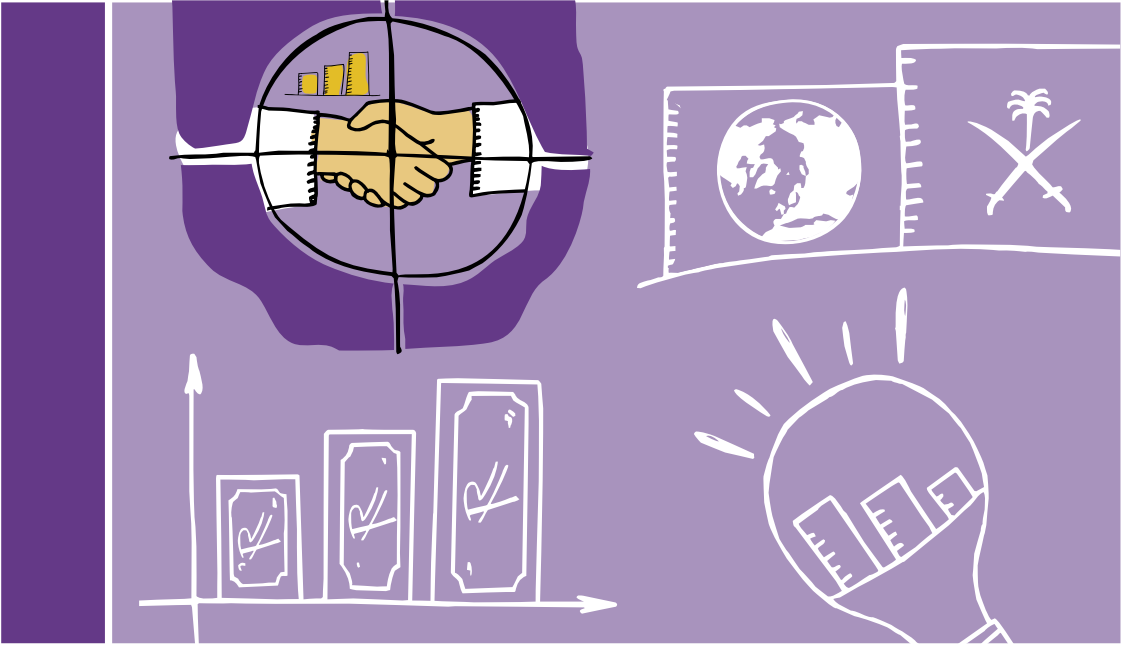


المملكة العربية السعودية

هيئة السوق المالية

الإصدار الثالث

صناديق الاستثمار



هيئة السوق المالية

Capital Market Authority



مقدمة



إن فكرة صناديق الاستثمار قديمة جداً، حيث مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وقد ظهر أول صندوق استثماري في العالم إلى الوجود في هولندا عام ١٨٢٢م، إلا أن البداية الحقيقية للصناديق الاستثمارية بمفاهيمها الحالية بدأت فعلياً في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٤م. أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد شهدت المملكة العربية السعودية إنشاء أول صندوق استثمار عربي عام ١٩٧٩م.

ويعرّف صندوق الاستثمار بأنه عبارة عن محفظة استثمارية مشتركة تسمح لأي عدد من المستثمرين؛ حسب رغبتهم وقدرتهم المالية وبمبالغ متواضعة، بالاشتراك فيها من خلال شراء حصة من أصولها تسمى بالوحدة، ويتم تقييم هذه الوحدة دورياً، وتستثمر الصناديق الاستثمارية في الأسهم أو السندات أو النقد أو العملات، وغيرها من الأدوات الاستثمارية.

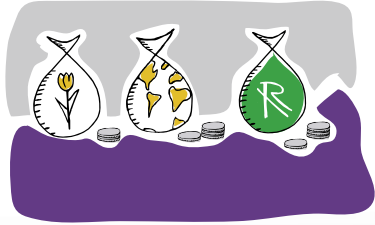
وتعدُّ صناديق الاستثمار أوعية استثمارية تتيح للأشخاص الذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة الفرصة للمشاركة في الأسواق العالمية والمحلية. وتتلخص فكرة هذه الصناديق في قيام عدد كبير من المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها بواسطة مؤسسات مالية لتحقيق المزايا التي لا يمكنهم تحقيقها منفردين.

صناديق الاستثمار



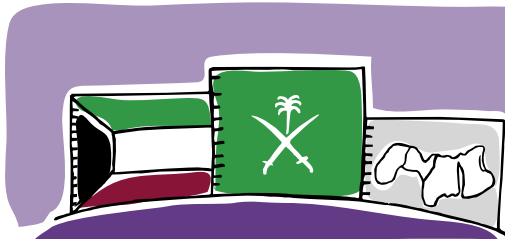
تعود فكرة إنشاء صناديق الاستثمار إلى سنوات قديمة جداً، وقد مرّت بالعديد من التطورات والتغييرات التي طرأت على عالم الاقتصاد حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وقد بدأ تنفيذ فكرة صناديق الاستثمار على مستوى العالم في أوروبا وتحديداً في هولندا التي ظهر بها أول صندوق استثماري في العام ١٨٢٢م، تلتها إنجلترا في عام ١٨٧٠م. غير أن البداية الحقيقية للصناديق الاستثمارية بالمفاهيم القائمة الآن تحققت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٤م حينما تم إنشاء أول صندوق في بوسطن باسم Massachusetts Investment Trust على يد أساتذة جامعة هارفارد الأمريكية.

واستمرت بعدها في التوسع والتنوع داخل الولايات المتحدة وخارجها، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وصلت في عام ١٩٦٦م إلى نحو ٥٥٠ صندوقاً استثمارياً، بلغ معها صافي أصولها نحو ٥٠ مليار دولار أمريكي.



● استثمرت صناديق الاستثمار في التزايد بسرعة حتى وصل عددها الإجمالي في منتصف ٢٠٠٥م إلى نحو ٥٦ ألف صندوق استثماري على مستوى العالم، فاق صافي أصولها الاستثمارية ١٦,٤ تريليون دولار أمريكي.

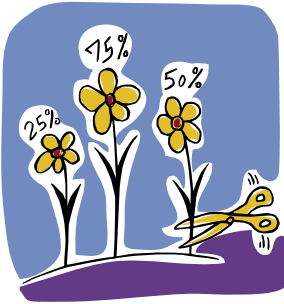
وعلى الصعيد العربي، كانت المملكة العربية السعودية الأسبق إلى خوض هذه التجربة، حيث أنشأ البنك الأهلي التجاري أول صندوق استثماري باسم «صندوق الأهلي للدولار قصير الأجل» في ديسمبر ١٩٧٩م، في حين صدرت قواعد تنظيم صناديق الاستثمار السعودية بعد هذا التاريخ بنحو ١٤ عاماً، أي في بداية عام ١٩٩٢م. واستثمرت البنوك السعودية نتيجة لنجاح هذه التجربة في إصدار العديد من



الصناديق الاستثمارية المتنوعة، حتى بلغ عدد صناديق الاستثمار لدى البنوك السعودية ٢٠٠ صندوقاً بنهاية ٢٠٠٥م (١٨٧ صندوقاً مفتوحاً، و ١٣ صندوقاً مغلقاً).

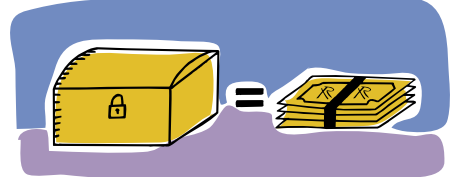
أماً بالنسبة لباقي الدول العربية، فقد تم خوض التجربة نفسها بنسب متفاوتة من النجاح والإقبال، واتسمت أغلب تلك التجارب بصدور الصناديق الاستثمارية قبل صدور التشريعات المنظمة لها. وجاءت الكويت ثاني دولة عربية بعد السعودية في خوض تجربة الصناديق الاستثمارية، حيث بدأت تجربتها في عام ١٩٨٥م، ثم تبعتها بعض الدول العربية بعد نحو عقد من الزمن كما يلي: مصر والبحرين وعمان في عام ١٩٩٤م، ثم المغرب في عام ١٩٩٥م، ثم لبنان في عام ١٩٩٦م، وأخيراً الأردن في عام ١٩٩٧م. ومن المتوقع أن تخوض بقية الدول العربية التجربة نفسها بعد النجاح الذي حققته معظم صناديق الاستثمار في تلك البلدان وفي مختلف دول العالم.

تعريف صناديق الاستثمار



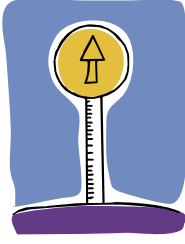
تعرف صناديق الاستثمار بأنها «أوعية استثمارية تشمل على مجموعة من الأوراق المالية يتم اختيارها وفقاً لأسس ومعايير محددة تحقق فائدة التنوع الذي يؤدي إلى خفض مستوى المخاطرة الإجمالية للاستثمار». ووفقاً لهذا التعريف تكون القيمة المالية الإجمالية للصندوق مساوية لقيم الأوراق المالية التي يمتلكها. وتجزأ القيمة الإجمالية للصندوق إلى وحدات محددة تتراوح قيمها وفقاً لأداء الأوراق المالية التي يحتوي عليها.

ويتميز صندوق الاستثمار بوجود إدارة متخصصة تسعى إلى إدارة أصوله بمهنية عالية من خلال إستراتيجيات استثمارية متعارف عليها.



وتتمادى استثمارات الصناديق القيود التي تقع عادةً على استثمارات الأفراد، فيتحقق بها مزيد من القدرة على التنوع، وانخفاض في تكاليف بيع وشراء الأسهم. وتتكوّن أرباح الصناديق الاستثمارية عادةً من أرباح الأوراق المالية السنوية الموزعة، ومن التحسّن في أسعار الأوراق المالية، وكذلك من المكاسب المالية المتحققة من بيع الأوراق المالية التي يحويها الصندوق.

- تقوم وحدات الصندوق وفق مبدأ يُسمى «صافي قيمة الأصول Net Asset Value» والذي يعني ما تساويه كل وحدة أو حصة من حصص الصندوق في نهاية كل يوم تداول. ويمكن معرفة «صافي قيمة أصول الصندوق» بقسمة القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية التي يشتغل عليها الصندوق على عدد وحداته أو حصصه.



وتنقسم صناديق الاستثمار عادة إلى نوعين هما: الصناديق ذات النهاية المفتوحة، والصناديق ذات النهاية المغلقة. الصناديق ذات النهاية المفتوحة فتزيد وحداتها وتتنقص، ويمكن استعادة المستثمر لقيمة استثماره فيها متى ما أراد مع إضافة رسم لبيع في غالب الأحيان، وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في الأسواق المالية ومنها المملكة.

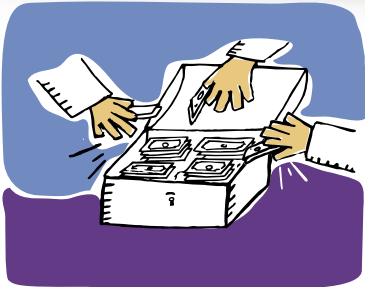
أما الصناديق ذات النهاية المغلقة، فقد يتم تبادل وحداتها في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم، ولا يمكن استعادة القيمة المستثمرة فيها إلا بوجود مشتر لهذه الوحدات، مما يعني أن عدد وحداتها الأساسية لا يزيد ولا ينقص.



وتستهدف الصناديق الاستثمارية عادةً الأشخاص الذين لا يملكون موارد مالية كافية لبناء محفظة استثمارية مستقلة تخصم يستطيعون من خلالها اختيار مجموعة متنوعة من الأوراق المالية تساعدهم على خفض المخاطر المتوقعة. وتستهدف صناديق الاستثمار من تتخصص الخبرة والمعرفة بالوسائل الاستثمارية، وأصول الإدارة المالية التي تتوافر عادةً لدى الصناديق، أو أولئك الذين ليس لديهم متسع من الوقت لمتابعة سوق الأوراق المالية الذي ينشط فيه الصندوق.

مزايا صناديق الاستثمار

- تفرد صناديق الاستثمار بالعديد من المزايا، لعل من أهمها تحقيق مبدأ التنوع الفعال القادر على تقليل مستويات المخاطرة، وذلك بأقل قدر من المبالغ المالية المستثمرة. وتتيح الصناديق للجهة الباصرة لها إمكانية جمع الأموال من عدد كبير من المستثمرين لتكوين رصيد مالي ضخم يمكن إدارة الصندوق من تغطية أكبر عدد ممكن من الأوراق المالية.

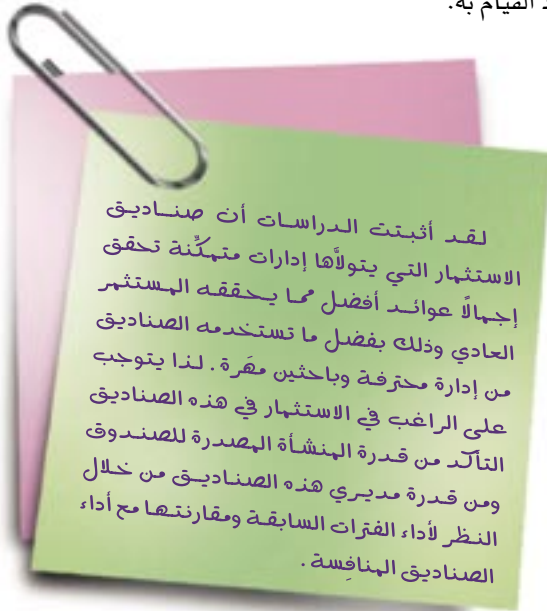


ولهذا السبب يستطيع الصندوق بهذه الوسيلة الاستثمار في أسهم عشرات الشركات في قطاعات مختلفة تساعده في تقليل مستويات المخاطرة، فيما لا يستطيع المستثمر الصغير بقدراته المالية المحدودة سوى الاستثمار في أسهم شركتين أو ثلاث في قطاعات محددة، مما يعرضه لمزيد من المخاطرة.



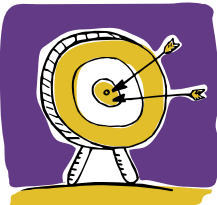
إن الميزة الأساسية للاستثمار في الصندوق هي توافر إمكانية شراء مزيد من الأسهم في قطاعات أوسع مما يعطي المستثمر فرصاً أكبر لتقليل مخاطر التذبذب في أحد هذه الأسهم، أو بعضها بتكاليف مالية أقل.

أما الميزة الأخرى فتأتي من توافر الخبرة والاحتراف في إدارة صناديق الاستثمار؛ فالاستثمار المباشر في الأوراق المالية يستوجب التحليل والدراسة والإلمام بمحددات الربح والخسارة والمخاطرة المرتبطة بهذه الأوراق المالية، ولا تتوافر هذه المهارات إلا لدى شريحة صغيرة من المستثمرين. لذا تمنح صناديق الاستثمار فرصة الاستفادة من معرفة ومهنية المختصين بالاستثمار في إدارة الأوراق المالية للمستثمرين الذين لا يُلمون بمهارات التحليل المالي، حيث تتسم طبيعة عمل مديري الاستثمار بتفرغهم التام لمتابعة أحوال السوق والاقتصاد لحظة بلحظة وبراعتهم في فهم المعطيات واستنتاج العواقب، وهذا مما يتعذر على المستثمر الفرد القيام به.

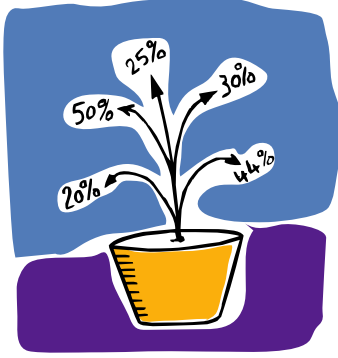


أهداف صناديق الاستثمار

تضع صناديق الاستثمار جملة من الأهداف التي تلبى متطلبات المستثمرين، وتتناسب مع مستويات المخاطرة المقبولة لديهم. ولذا تختلف الأوراق المالية المدرجة في هذه الصناديق باختلاف هذه الأهداف. وتصنف أهداف الصناديق المشار إليها بحسب مستوى المخاطر من جهة، وقدرة الصندوق



على تحقيق عوائد من جهة أخرى بحسب الأوراق المالية المدرجة فيه. وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف صناديق الاستثمار حسب أهدافها على النحو التالي:

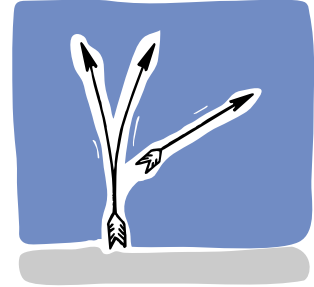


1. **صناديق النمو:** هي الصناديق التي تهدف إلى تحقيق أرباح من ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية المملوكة للصندوق. وتشتمل هذه الصناديق عادة على أسهم عادية لشركات تتسم بدرجة عالية من النمو، أو على أسهم شركات ينمو قطاعها بشكل يفوق غيره من القطاعات.

2. **صناديق الدخل:** هي الصناديق التي تهدف إلى تحقيق عوائد رأسمالية ثابتة أو شبه مستقرة، ولذا تشتمل هذه الصناديق في خريطتها الاستثمارية على أسهم الشركات الكبيرة التي تمتاز بثبات الأرباح والتوزيعات النقدية، أو على السندات ذات الدخل الثابت.

3. **صناديق الدخل والنمو:** هي الصناديق التي تهدف إلى الجمع بين تحقيق قدر من النمو المطرد، وتحقيق مداخيل رأسمالية ثابتة أو شبه مستقرة. ووفقاً لذلك، تستثمر هذه الصناديق عادة في أسهم الشركات التي تتسم بالنمو، وفي أسهم الشركات أو السندات ذات التوزيعات الثابتة.

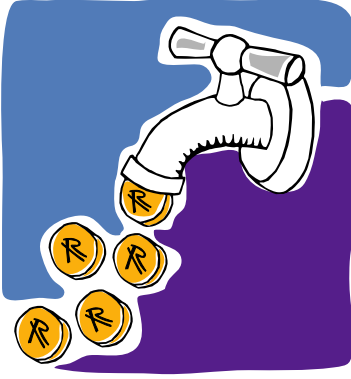
4. **صناديق ذات أهداف مزدوجة:** تهدف الصناديق ذات النهاية المغلقة إلى تلبية احتياجات فئتين من المستثمرين؛ الفئة الأولى التي تسعى للحصول على دخل ثابت، والفئة الثانية التي تسعى إلى نمو استثماراتها.



5. **صناديق التحوط:** هي صناديق تهدف إلى تحديد مستوى معين للمخاطرة في استثمارات الصندوق بإدراج أنواع مختلفة من الوسائل الاستثمارية التي يتضاد فيها الأداء، بحيث يقابل النقص في عوائد أحد استثماراتها زيادة في عوائد استثماراتها الأخرى. ومثل هذه الصناديق تدخل عادة في وسائلها الاستثمارية عقود الخيارات.

وهكذا يختلف تصنيف الصناديق الاستثمارية باختلاف أهدافها التي تضعها لنفسها في مراحل التأسيس، وتستثمر صناديق الاستثمار تبعاً لذلك في وسائل استثمارية تتماشى مع هذه الأهداف.

وقد تُصنّف صناديق الاستثمار بحسب الوسائل والسياسات الاستثمارية التي تتبعها، وذلك على النحو التالي:



١. **صناديق سوق النقد:** هي صناديق تستثمر في سوق النقد، وتتسم وسائلها بسيولة عالية وقصر آجالها الاستثمارية وانخفاض درجة مخاطرها مقارنةً بأنواع الصناديق الأخرى، ويترتب على ذلك تحقيقها لعوائد منخفضة. ومثال هذه الصناديق في السوق المحلية «صندوق الدولار»، أو «الصندوق قصير الأجل بالريال السعودي»، أو «صندوق أسواق النقد الدولية» لدى بعض البنوك التجارية المحلية.

٢. **صناديق الأسهم:** هي صناديق تستثمر في الأسهم المحلية أو الدولية أو الإقليمية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

٢-١ **صناديق النمو العالي:** تستثمر في أسهم شركات تتصف بالنمو العالي جداً، وتسعى إدارة هذه الصناديق لجعل الزيادة المضطردة في رأسمالها مقدمة على الزيادة في التوزيعات الربحية.

٢-٢ **صناديق أسهم النمو:** تبحث عن تنمية رأس مالها، ولا تعتبر دخل التوزيعات الربحية عاملاً مهماً.

٢-٣ **صناديق أسهم النمو والدخل:** تسعى إلى الجمع بين نمو رأس المال طويل الأجل وزيادة الدخل الجاري.

٢-٤ **صناديق الأسهم الدولية:** تسعى إلى الاستثمار في أسهم الشركات غير المحلية، وحصراً عملها في أسهم سوق دولة واحدة محددة.



٢-٥ **صناديق الأسهم العالمية:** تستثمر أموالها في أسهم أسواق دول عدة من مختلف أرجاء العالم.

٢-٦ **صناديق الدخل والملكية:** تسعى للحصول على دخل عالٍ عن طريق الاستثمار بصورة أساسية في أسهم الشركات التي لها سجل متميز من عائدات التوزيعات.

٢-٧ **صناديق المؤشرات:** تسعى إلى الحصول على عائد ومستوى مخاطر مماثلين لمؤشر السوق.

٢-٨ **صناديق القطاعات:** تستثمر في أسهم قطاع معين كالتعدين أو الزراعة أو البتروكيماويات أو غيرها من الصناعات المحددة.

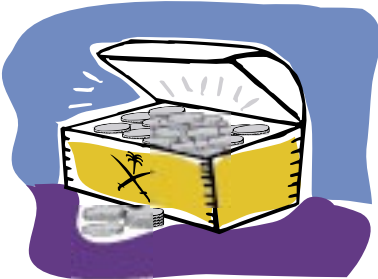
٣. **صناديق السندات ذات الدخل الثابت:** هي صناديق تستثمر في السندات التي تصدرها الشركات في قطاع محدد أو ربما في عدة قطاعات، أو تستثمر في سندات الشركات المدرجة في السوق إجمالاً. كما يوجد منها صناديق تستثمر في السندات التي تصدرها الدولة، أو غيرها من الجهات التي يمكن لها إصدار مثل هذه السندات. وتعد صناديق السندات أقل مخاطرة من صناديق الأسهم.



٤. **الصناديق المتوازنة:** هي صناديق استثمارية تجمع في موجوداتها بين الأسهم والسندات، وتخصص جزءاً من استثماراتها للأدوات المالية قصيرة الأجل.

٥. **الصناديق ذات الأهداف الأخرى:** هذه الصناديق تنشأ بحسب رغبة المستثمرين في دخول سوق محددة أو التحوُّط من نوع معين من التعاملات. ومثال ذلك الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهذه الصناديق تستثمر في أسهم شركات تجيزها هيئات شرعية لدى مؤسس الصندوق.

◀ **الصناديق الاستثمارية المتداولة في السوق السعودية ***



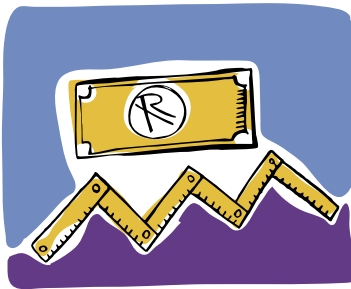
يوجد حالياً في السوق السعودية ٢٠٠ صندوقاً استثمارياً تتباين أنواعها وفق أهدافها الاستثمارية. وهذه الصناديق تختلف في أدائها بحسب الوسائل الاستثمارية المدرجة فيها. وتعمل البنوك المحلية حالياً على إصدار وإدارة صناديق الاستثمار في السوق السعودية، وتوزع حصص البنوك منها كما يلي:

عدد الصناديق	البنك	عدد الصناديق	البنك
٢٧	البنك السعودي البريطاني	٢٧	بنك الرياض
١٨	البنك العربي الوطني	٥	بنك الجزيرة
٢٧	مجموعة سامبا المالية	١٠	البنك السعودي للاستثمار
٢٧	البنك الأهلي التجاري	٢٧	البنك السعودي الهولندي
١٣	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١٦	البنك السعودي الفرنسي
٢٠٠	المجموع	٣	بنك البلاد

* حتى نهاية ٢٠٠٥م.

ومن الطبيعي أن تتغير مع الوقت أعداد هذه الصناديق والوسائل الاستثمارية المدرجة فيها وفقاً للتغير في رؤية وسياسة البنك واتجاهاته الاستثمارية.

قياس أداء صناديق الاستثمار



يُعد معيار صافي قيمة الأصول؛ والذي يمثل القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية المدرجة في الصندوق، الأساس الذي يُبنى عليه تقييم أداء الصندوق الاستثماري. ويقاس العائد على الاستثمار في الصندوق باستخدام المقارنة بين أسعار وحدات الصندوق الاستثماري في بداية ونهاية مدة الاستثمار على النحو التالي:

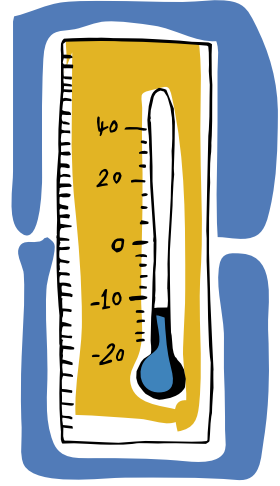
$$100 \times \frac{\text{قيمة وحدة الصندوق في نهاية مدة الاستثمار} - \text{قيمة وحدة الصندوق في بداية مدة الاستثمار}}{\text{قيمة وحدة الصندوق في بداية مدة الاستثمار}}$$

فإذا اشترى مستثمر عدداً من الوحدات في صندوق (س) بقيمة ٥٠٠ ريال للوحدة في بداية مدة الاستثمار، وباع هذه الوحدات بقيمة ٥٨٠ ريالاً للوحدة في نهاية المدة يكون العائد على الاستثمار للفترة الاستثمارية في الصندوق كما يلي:

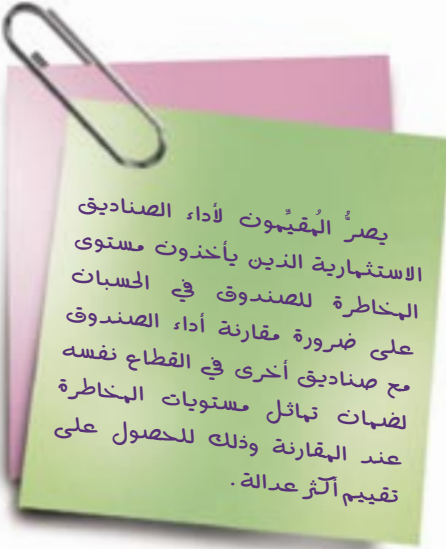
$$16\% = 100 \times \frac{580 - 500}{500}$$



وكلما زادت قيمة الوحدة للصندوق الاستثماري زاد العائد على الاستثمار في هذا الصندوق. ويتأثر أداء الصناديق الاستثمارية مثل غيرها من الأدوات الاستثمارية بعوامل مختلفة تبعاً لتأثر الأوراق المالية المدرجة فيها، مما ينعكس على أداء الصندوق إجمالاً وقيمة وحداته. ويجتهد المديرون والعاملون في هذه الصناديق لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة، وأفضل أداء من خلال محاولة التعرف على هذه العوامل، وتوظيف مهنيتهم وقدراتهم في تطويعها لتحسين أداء هذه الصناديق. ويتباين أداء الصناديق تبعاً لمقدرة المديرين في التعرف على هذه العوامل، ولذا تتنافس الصناديق الاستثمارية في استقطاب الأشخاص الأكثر خبرة ومهنية في معرفة هذه العوامل والإحاطة بها.



وتتعدد أساليب قياس أداء الصناديق الاستثمارية المعتمدة على المقارنة بين أداء صندوق محدد نسبةً لأداء مؤشر السوق إجمالاً خلال مدة محددة. وتأخذ أساليب أخرى مستوى مخاطر الصندوق في الاعتبار عند قياس مستوى الأداء؛ إذ أن النتائج تكون مضللة إذا لم يرتبط أداء الصندوق عند المقارنة بمستوى المخاطر الكامنة فيه.

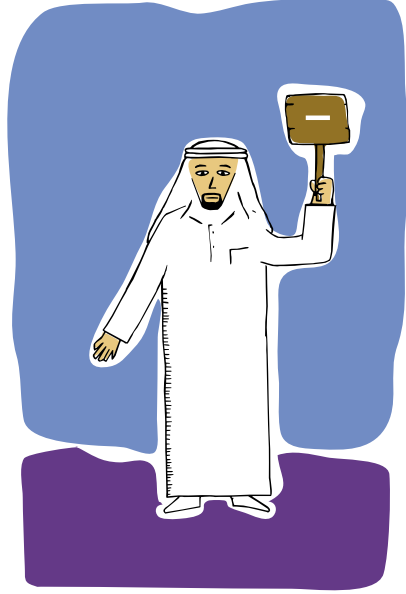


◀ أساليب إدارة الصناديق

تطورت صناعة الصناديق الاستثمارية حتى أصبحت تُدار من قِبل مديريين محترفين لديهم مهارات خاصة في اختيار الوسائل الاستثمارية الملائمة التي يتوقعون لها أداءً متميزاً. وقد نشأ في هذه الصناعة أسلوبان لإدارة هذه الصناديق، أحدهما يُعرّف بأسلوب «الإدارة السلبية»، ويُعرّف الآخر بأسلوب «الإدارة النشطة أو الإيجابية»، ويمكن التفريق بين الأسلوبين بما يلي:

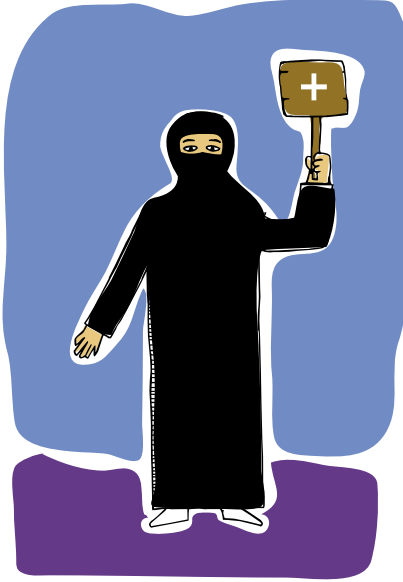
١. أسلوب «الإدارة السلبية»:

يتم وفقه توزيع المبالغ المالية المستثمرة في الصندوق على عدد كبير من أسهم قطاع واحد، أو تتوسع لتشمل أسهم جميع قطاعات السوق وذلك محاكاةً لحركة مؤشر ذلك القطاع أو مؤشر السوق الكلي، كالاستثمار مثلاً في أسهم مؤشر الصناعة، مما يعني قيام مدير الصندوق بالاستثمار في كل أسهم الصناعة. وتعد الصناديق الخاصة بالمؤشرات أمثلة على استراتيجيات الإدارة السلبية للصناديق، والتي لا يقوم فيها مدير الصندوق بمحاولة إعادة التوازن للصندوق لتحفيز تجاؤز أدائه لأداء المؤشر المعني.



٢. أسلوب «الإدارة النشطة أو الإيجابية»:

يقوم على أساس إدخال مهارات مدير الصندوق في التأثير الإيجابي على أداء صندوقه لتحقيق عوائد تفوق العوائد المتحققة من الاستثمار في مؤشرات السوق. ويسعى مدير الصناديق إلى محاولة التنبؤ باتجاهات الأسواق، وتغيير نسب تملكهم في صناديقهم التي يديرونها وفقاً لذلك. لذا يغير المديرون وسائلهم الاستثمارية داخل الصندوق بشكل متواصل مما يحتم إعادة تشكيل الأسهم أو القطاعات أو تغيير نسب التملك فيها، وذلك حسب استقراءهم لمستقبل المناخ الاستثماري في السوق الذي يعمل فيه الصندوق.



طريقة شراء أو بيع وحدات صناديق الاستثمار



لا تختلف صناديق الاستثمار كثيراً عن غيرها من الأدوات الاستثمارية في طريقة بيع و شراء وحداتها، حيث يبدأ المستثمر أولاً بتحديد أهدافه الاستثمارية، ثم يقوم باختيار أحد الصناديق الاستثمارية الذي تتناسب مع أهدافه. بعدها يقوم المستثمر بفتح حساب جارٍ لدى البنك المصدر لهذا الصندوق، ويقوم بتعبئة النماذج المتعلقة بالاشتراك بما في ذلك تحديد عدد الوحدات المطلوبة للشراء أو البيع. وعند الرغبة في الاشتراك في الصناديق الاستثمارية، يُنصَح بمراعاة الجوانب التالية:

- أن لكل صندوق استثماري أياماً محددة للتقييم، وكذلك للدخول أو الخروج منه.
- أن يتم شراء الوحدة في الصندوق بناءً على سعر الوحدة لآخر تقييم.
- أن هناك رسوم اشتراك في الصندوق، ورسوم إدارة تختلف بين الصناديق، وربما تتباين أيضاً بحسب المبالغ المستثمرة.
- أن هناك حدوداً دنياً للاشتراك أو السحب أو الإضافة تختلف من صندوق لآخر.
- أن مدة السداد عند السحب تختلف بين الصناديق.



المعلومات المتعلقة بصناديق الاستثمار

تتوافر معلومات مختلفة عن صناديق الاستثمار من مصادر متعددة، وتختلف هذه المعلومات بحسب طبيعتها. فالمصدر للصناديق يحرص على إبراز الصورة الإجمالية للصندوق من خلال نشرات مختلفة تتضمن معلومات وافية تحتوي في الغالب على ما يلي:

- معلومات عامة عن الصندوق مثل تاريخ الإنشاء، وعملة الصندوق، وسعر الوحدة عند التأسيس، وسعرها الحالي، ورسوم الإدارة، وعمولة الاشتراك، ومواعيد الاشتراك، والحد الأدنى للسحب أو الإضافة، ومدة السداد عند السحب.. وما إلى ذلك.
- معلومات عن مدير الصندوق، وطبيعة الصندوق وهدفه، وسجل أدائه التاريخي، وتوزيع أصوله،

وبعض الإحصاءات عن عوائده ومخاطره، وغير ذلك من المعلومات التي تختلف فيما بين الصناديق وتتباين بحسب طبيعتها وما يجب أن يعرفه المستثمر عنها.

● أما المعلومات الخاصة بأسعار الوحدات للصناديق فيمكن متابعتها من خلال عدد من المصادر مثل:



١. موقع «تداول» الإلكتروني أو منشوراته.
٢. موقع البنك المصدر للصندوق أو منشوراته.
٣. الصحف والمجلات وباقي المطبوعات الاقتصادية.

للمزيد من المعلومات، نرجو عدم التردد في مراسلتنا على العنوان التالي:

هيئة السوق المالية

برج الفيصلية، طريق الملك فهد

الرياض، المملكة العربية السعودية

ص.ب. ٢٢٠٢٢ الرياض ١١٣١١

فاكس: ٢٧٩٧٧٧٠ - ١ - ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: info@cma.org.sa

كما يمكنكم دائماً زيارة موقعنا الإلكتروني على الشبكة الدولية على العنوان التالي:

www.cma.org.sa

